دول مجلس التعاون الخليجي تشيد بمطالبة السعودية بإصلاح مجلس الأمن الدولي

الرياض - (د ب أ): أشادت دول مجلس التعاون الخليجي بمطالبة المملكة العربية السعودية بإصلاح مجلس الأمن الدولي وتمكينه فعليا وعمليا من القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته تجاه الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أهمية مطالبة المملكة بتحقيق إصلاح جوهري في نظام مجلس الأمن، بما يدعم دوره كونه جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن كل التبعات الرئيسة لقضايا السلم والأمن العالميين، وخصوصا أن «عالمنا اليوم في حاجة ماسة لدور مجلس الأمن وشرعيته الدولية في ظل اتساع حالات الاضطراب السياسي والأمني فيه».

وقال الزياني في بيان صحفي صدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض امس السبت: «إنه بالرغم مما تحمله عضوية مجلس الأمن من مكانة دولية، فإن اعتذار المملكة العربية السعودية عن قبول عضوية المجلس بسبب عجزه عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته خصوصا تجاه قضايانا العربية، ينطلق من اهتمام المملكة التاريخي بهموم وقضايا أمتها العربية، وباستقرار جوارها الإقليمي».

كما ينطلق رفض المملكة- طبقا للبيان - «أيضا من اهتمامها بالقضايا الدولية والاستقرار العالمي الذي يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسة في شأنه».

وأوضح الدكتور الزياني «أن موقف المملكة العربية السعودية يعبر عن تمسكها بالشرعية الدولية ورغبتها الصادقة في تفعيل دور مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، بما يحقق الدعوات العالمية في هذا الشأن، ويجعل العالم أكثر تعاونا وأمنا واستقرارا».

وكانت السعودية أعلنت رفضها شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن بسبب «ازدواجية المعايير في المجلس وفشله خصوصا في حل القضية الفلسطينية والنزاع السوري».

وذكرت وزارة الخارجية السعودية، في بيان أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»: «السعودية، انطلاقا من مسؤولياتها التاريخية تجاه شعبها وأمتها العربية والإسلامية وتجاه الشعوب المحبة والمتطلعة للسلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم، لا يسعها إلا أن تعلن اعتذارها عن قبول عضوية مجلس الأمن حتى يتم إصلاحه وتمكينه فعليا وعمليا من أداء واجباته وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين».

وقالت الخارجية: «يسر المملكة العربية السعودية.. أن تتقدم بخالص الشكر وبالغ الامتنان لجميع الدول التي منحتها ثقتها بانتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للعامين القادمين».

وأضافت أن «المملكة العربية السعودية وهي عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة لتفتخر بالتزامها الكامل والدائم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إيمانا منها بأن التزام جميع الدول الأعضاء التزاما أمينا وصادقا ودقيقاً بما تراضت عليه في الميثاق هو الضمان الحقيقي للأمن والسلام بالعالم».

وتابعت: «وإذا كانت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تعتبر الظفر بعضوية مجلس الأمن - المعني حسب ميثاق المنظمة بحفظ الأمن والسلم العالميين شرفا رفيعا ومسؤولية كبيرة لكي تشارك على نحو مباشر وفعال في خدمة القضايا الدولية، فإن المملكة العربية السعودية ترى أن أسلوب وآليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمُّل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب الأمر الذي أدى إلى استمرار اضطراب الأمن والسلم واتساع رقعة مظالم الشعوب واغتصاب الحقوق وانتشار النزاعات والحروب في أنحاء العالم».

وأردف بيان الخارجية: «من المؤسف في هذا الصدد أن جميع الجهود الدولية التي بذلت في الأعوام الماضية والتي شاركت فيها السعودية بكل فعالية لم تسفر عن التوصل إلى الإصلاحات المطلوب إجراؤها لكي يستعيد مجلس الأمن دورة المنشود في خدمة قضايا الأمن والسلم في العالم».

وقالت إن «بقاء القضية الفلسطينية من دون حل عادل ودائم لخمسة وستين عاما والتي نجم عنها عدة حروب هددت الأمن والسلم العالميين لدليل ساطع وبرهان دافع على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته».

وأضافت أن «فشل مجلس الأمن في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل سواء بسبب عدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي أو الحيلولة دون سعي أي دولة في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية ليعد دليلا ساطعا وبرهانا دافعا على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته».

وأضافت: «كما أن السماح للنظام الحاكم في سوريا بقتل شعبه وإحراقه بالسلاح الكيماوي على مرأى ومسمع من العالم أجمع وبدون مواجهة أي عقوبات رادعة لدليل ساطع وبرهان دافع على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته».

وأيّد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية بالاعتذار عن ترشيحها للعضوية غير الدائمة بمجلس الأمن.

وأعرب الأمين العام عن أمله في أن «يدفع القرار السعودي الجهود التي تبذل منذ سنوات لتطوير وإصلاح مجلس الأمن».

وأكد العربي «على أهمية ما جاء في بيان المملكة بشأن عجز مجلس الأمن عن حل عدد من القضايا الحيوية مثل القضية الفلسطينية أو وضع حد للمأساة الإنسانية في سوريا أو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل». وأوضح أن مجلس الأمن في حاجة إلى «إصلاح شامل» يتضمن تحديد نطاق استخدام أو التلويح باستخدام الفيتو من قِبل الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس.

كذلك أيدت الرئاسة الفلسطينية القرار السعودي. وقالت الرئاسة في بيان صحفي بثته وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية (وفا)، إنها تؤيد الموقف السعودي بشأن ضرورة تفعيل مجلس الأمن «حتى يصبح أداة فعالة في حفظ الأمن والسلام وحقوق الشعوب».

وأعربت الرئاسة عن تقديرها وشكرها لما تضمنه بيان وزارة الخارجية السعودية من مشاعر «نبيلة وملتزمة» بشأن القضية الفلسطينية، وشكرها للملك السعودي على «توجيهاته الحكيمة والصائبة بشأن تحويل مجلس الأمن إلى منظمة فاعلة وقوية». وأعربت الرئاسة عن تقديرها عاليا للدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه المملكة إلى الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

○ موقع التفجير في الإسماعيلية. (رويترز)

انفجار سيارة مفخخة يستهدف مبنى للمخابرات الحربية بالإسماعيلية

القاهرة - الوكالات : استهدف اعتداء بسيارة مفخخة السبت مبنى المخابرات الحربية في مدينة الاسماعيلية المصرية على قناة السويس ما اسفر عن اصابة ستة عسكريين، وفق ما افاد الجيش المصري. واوضح المتحدث باسم الجيش العقيد احمد علي على صفحته على موقع فيسبوك ان ستة عسكريين اصيبوا بجروح طفيفة، مندداً بـ «عمل ارهابي» يندرج في اطار «سلسلة من العمليات الارهابية الجبانة».

من جهتها، اكدت مصادر امنية انه تم العثور على سيارة مفخخة اخرى على مقربة من المكان لكنها لم تنفجر. واضافت المصادر ان الاعتداء تسبب باضرار مادية جسيمة وادى الى تدمير الجدار الذي يحوط بالمبنى واحتراق العديد من السيارات في محيط المكان.

واكد شهود انهم سمعوا اطلاق عيارات نارية عند وقوع الانفجار. وشهدت الاسماعيلية ومحيطها في غرب شبه جزيرة سيناء المضطربة العديد من الهجمات التي استهدفت قوات الامن والجيش المصريين، وخصوصا منذ قيام الجيش المصري بعزل الرئيس الاسلامي محمد مرسي في الثالث من يوليو الفائت. ومنذاك، قتل نحو مئة عنصر من قوات الامن في مختلف انحاء البلاد.

وتواصل السلطات المصرية الموقتة حملة قمع تطاول مناصري مرسي من الاسلاميين متهمة اياهم بممارسة «الارهاب».

من ناحية اخرى قال التلفزيون المصري ان اعادة محاكمة الرئيس الاسبق حسني مبارك استؤنفت امس السبت في جلسة سرية أدلى خلالها مسئولو أمن كبار بشهاداتهم. وصدر حكم بالسجن مدى الحياة على مبارك (٨٥ عاما) العام الماضي لدوره في قتل المتظاهرين في الانتفاضة التي أطاحت به في عام ٢٠١١ لكن محكمة استئناف أمرت بإعادة المحاكمة. وأفرج عن مبارك من السجن الشهر الماضي بعد انتهاء مدة الحبس الاحتياطي لكنه ظل رهن الاقامة الجبرية في المستشفى العسكري في المعادي بجنوب القاهرة.

وقال التلفزيون ان رئيس المخابرات الاسبق مراد موافي ورئيس هيئة الامن القومي اللواء مصطفى عبد النبي أدليا بشهادتيهما في جلسة المحاكمة اسم السبت. وفي الشهر الماضي فرض القاضي الذي ينظر القضية حظرا يمنع وسائل الاعلام من نشر وقائع المحاكمة لاعتبارات تتعلق بالامن القومي.

○ رجال أمن يتفقدون أثار الهجوم الانتحاري في مطعم بمدينة بلدوين الصومالية. (ا ب)

مقتل ١٦ على الأقل في هجوم استهدف قوات أجنبية بالصومال

مقديشو - (رويترز): قتل مهاجم انتحاري ما لا يقل عن ١٦ شخصا أمس السبت في هجوم على مقهى في بلدة صومالية قرب الحدود الاثيوبية يرتاده جنود محليون وأجانب يقاتلون متمردين على صلة بالقاعدة. وقالت حركة الشباب الصومالية انها نفذت التفجير الذي وقع في بلدة بلدوين واستهدف الجنود المشاركين في قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي والتي تقاتل المتمردين الاسلاميين.

وقال أحمد نور وهو من السكان المحليين المسنين متحدثا من مكان الانفجار «تسلل رجل يرتدي سترة بها متفجرات إلى المقهى الذي يجلس فيه جنود ومدنيون... وفجر نفسه». وقال سياسي محلي يدعى ضاهر امين جيسو لرويترز عبر الهاتف من بلدوين ان ما لا يقل عن ١٦ شخصا قتلوا وأصيب ٣٣ آخرون. «العدد الاجمالي للقتلى قد يرتفع».

وطردت قوات صومالية وإفريقية مقاتلي الشباب من بلدوين الواقعة إلى الشمال من مقديشو قبل اكثر من عام. ورغم ان الاراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب تقلصت بشكل كبير خلال العامين الماضيين فإنها تواصل السيطرة على مناطق ريفية كبيرة وبعض البلدات وكثفت هجماتها بأسلوب حرب العصابات.

وقال الشيخ عبدالعزيز ابو مصعب المتحدث باسم العمليات العسكرية لحركة الشباب «هدفنا الرئيسي هو قوات اثيوبيا وجيبوتي التي غزت بلدنا. كانوا يوجدون هناك». وقال إن عدد قتلى الهجوم ٢٥ شخصا من بينهم افراد من قوات اثيوبيا والصومال وجيبوتي. ولم ترد انباء مستقلة عما اذا كانت الخسائر البشرية الناجمة عن الهجوم تتضمن جنودا اجانب.

وقال رشيد عبدي المحلل المتخصص في منطقة القرن الافريقي «الشباب يبعثون برسالة بأنهم يملكون الارادة والقدرة على تنفيذ هذا النوع من الهجمات. انهم يرسلون رسالة ايضا بأنهم يسيطرون على رقعة جغرافية واسعة».

وأظهرت حركة الشباب القدرة على مهاجمة اهداف خارج الصومال الشهر الماضي عندما اقتحم مسلحون مركزا تجاريا في العاصمة الكينية نيروبي وهاجموا المتسوقين بالقنابل اليدوية والاعيرة النارية ردا على ارسال كينيا قوات إلى الصومال.ورفعت اوغندا يوم الجمعة حالة التأهب من حدوث عمليات «ارهابية» إلى الحد الاقصى للمرة الاولى منذ التفجير الذي وقع عام ٢٠١٠ وأسفر عن مقتل ٧٩ شخصا. واستندت اوغندا في ذلك إلى معلومات من أجهزة مخابرات محلية وأمريكية عن احتمال وقوع هجوم وشيك لحركة الشباب.

وتعليقا على هجوم يوم أمس قال عبدالرحمن عمر عثمان المتحدث باسم الرئيس حسن شيخ محمد «استهدف الهجوم الانتحاري عن عمد زعزعة استقرار المدينة وهذا امر لن نتهاون معه ولن يوقف خطتنا لاقامة حكومة محلية في المنطقة».

الشرطة التونسية تقتل عشرة إسلاميين مسلحين في مواجهات

تونس - (الوكالات): قال رئيس الوزراء التونسي علي العريض أمس السبت لرويترز ان قوات الشرطة التونسية قتلت عشرة مسلحين اسلامين ينتمون لجماعة انصار الشريعة المتشددة في اشتباكات استمرت ثلاثة ايام في بلدة قبلاط بمحافظة باجة في اعنف مواجهة منذ حظر هذه الجماعة قبل شهرين. وهذا اكبر عدد من القتلى خلال مواجهات القوات الامنية والعسكرية مع مسلحين هذا العام.

وبدأت يوم الخميس المواجهات بين اسلاميين مسلحين قتلوا شرطيين وقوات الجيش والشرطة التي لاحقت المجموعة في جبال التلة بالمنطقة. وقال رئيس الوزراء علي العريض لرويترز «قواتنا تمكنت من القضاء على حوالي عشرة عناصر من هذه المجموعة في جبل التلة في قبلاط بعد مواجهة عنيفة استمرت ثلاثة أيام ورفضوا الاستسلام خلالها». واضاف ان القوات الامنية والعسكرية ايضا اعتقلت ثلاثة اخرين من انصار الشريعة التي قال ان اغلب عناصرها هم اقارب ومن قبلاط.

وقالت وزارة الدفاع انها ضبطت حوالي طنين من المواد المعدة للتفجير اضافة الى عدد كبير من الاسلحة في منزل كان يأوي المجموعة المسلحة. وفي شهر اغسطس اب اعلنت الحكومة التي تقودها حركة النهضة الاسلامية المعتدلة تنظيم انصار الشريعة تنظيما ارهابيا بدعوى تورطه في اغتيال معارضين علمانيين هذا العام وجماعة أنصار الشريعة هي الاكثر تشددا بين الجماعات الاسلامية التي ظهرت في تونس منذ الاطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي في انتفاضة شعبية عام ٢٠١١ . وتمثل هجمات الجماعة تحديا لسلطة الحكومة التي يقودها اسلاميون معتدلون.

ومن جانب آخر اعلن الاتحاد العام التونسي للشغل وهو احد اطراف الوساطة الوطنية، ان «الحوار الوطني» الرامي الى اخراج تونس من ازمة سياسية شديدة والاعداد لاستقالة الحكومة التي تقودها حركة النهضة الاسلامية، سيبدأ الاربعاء. وجاء في بيان صدر عن هذه النقابة التي تقوم باكبر دور وساطة في الازمة ليل الجمعة السبت، ان «الموعد الرسمي لانطلاق الحوار سيكون في ٢٣ اكتوبر الحالي لانجاز خارطة الطريق» والخروج من الازمة.

وتنص خريطة الطريق على تشكيل حكومة تكنوقراط بعد ثلاثة اسابيع من استقالة الحكومة والمصادقة في الاثناء على الدستور والقانون الانتخابي. وصرحت عايدة القليبي المكلفة بالإعلام بحركة نداء تونس، التي تعتبر من اكبر احزاب المعارضة، لفرانس برس ان «الاجراءات الواردة في خارطة الطريق تشكل الحد الادنى الذي يجب انجازه» مؤكدة ان الحوار سيبدأ الاربعاء.

واضافت ان التظاهرة التي قررت المعارضة القيام بها في اليوم المذكور «ستتم على الارجح» في اطار التجمعات الاسبوعية كل اربعاء للمطالبة «بالحقيقة حول الاغتيالات السياسية» التي هزت تونس منذ بداية السنة. واكدت حركة النهضة التي تحكم البلاد في بيان مقتضب السبت مشاركتها وقالت «في اطار حرصها على احاطة الرأي العام الوطني والعالمي بمستجدات مجريات الحوار الوطني تعلم (الحركة) بما يلي:

انعقدت جلسة للحوار الوطني يوم الجمعة وقد تم الاتفاق خلالها ع لى ... ان يكون يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣ (الاربعاء) موعدا لانطلاق جلسات الحوار الرسمية». واكدت الحركة «تلازم المسارات بما يعني ان أي تغيير حكومي فعلي سيتم بعد المصادقة على الدستور واستكمال المهام التأسيسية».

ويتزامن موعد بداية الحوار والتظاهرات الاربعاء مع الذكرى الثانية لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي كان هدفه اصلا المصادقة على دستور في غضون سنة، لكن ذلك الجدول الزمني تاخر بسبب انعدام التوافق بين الاسلاميين وحلفائهم والمعارضة. وتتخبط تونس في ازمة سياسية عميقة منذ اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي في ٢٥ يوليو لا سيما ان مقربين منه حملوا الاسلاميين مسؤولية تلك الجريمة بينما نسبتها الشرطة الى عناصر سلفية.

○ برلسكوني في صورة أرشيفية. (ا ف ب)

محكمة إيطالية تحرم برلسكوني من تولي أي منصب عام مدة عامين

روما - (ا ف ب): في خطوة جديدة نحو طرد سيلفيو برلوسكوني من مجلس الشيوخ الايطالي حددت محكمة الاستئناف في ميلانو أمس السبت بسنتين مدة منع رئيس الوزراء الايطالي السابق من تولي أي منصب رسمي. وتندرج العقوبة التي لا تسري على الفور في إطار المحاكمة الكبرى التي يخضع لها رئيس الوزراء السابق بتهمة التهرب الضريبي. وكانت محكمة النقض اكدت في الاول من اغسطس الحكم على برلوسكوني بالسجن والذي اصدرته في وقت سابق محكمة الاستئناف في ميلانو بالسجن اربع سنوات خفضت إلى سنة بموجب عفو. لكن بسبب سنه لن يمضي برلسكوني البالغ ٧٧ عاما عقوبته وراء القضبان، وطلب تنفيذ اعمال خدمة اجتماعية. في المقابل ابطلت محكمة النقض عقوبة «اضافية» تمنع برلوسكوني من تسلم منصب رسمي طوال خمس سنوات، معتبرة ان من الضروري خفض مدة المنع إلى ما بين سنة وثلاث سنوات. بالتالي حسم الامر، لكنه لا يعني، على عكس ما يحدث في الديمقراطيات الغربية الاخرى، ان برلوسكوني سيتخلى على الفور عن مقعده في مجلس الشيوخ.

كما يمكن له تقديم التماس جديد، علما انه يؤكد براءته في جميع الملاحقات التي سيقت ضده معتبرا انه ضحية «تعنت قضائي». لكن من دون التطرق إلى هذه النقطة صرح محاميه غيديني بأن الحكم «مفرط». وعلق رئيس كتلة حزب شعب الحرية (حزب برلوسكوني) ريناتو شيفاني في مجلس الشيوخ «انها قطعة اضافية في تركيبة تسعى إلى طرد زعيم عشرة ملايين ايطالي من الساحة السياسية».

كما ينص القانون الايطالي على انه حتى في حالة منع سياسي من ممارسة منصب عام، يعود إلى المجلس الذي ينتمي إليه التصويت في جلسة عامة (للمصادقة) على الحكم القضائي. وينبئ هذا الامر بصراعات سياسية اضافية والية قد تستغرق اسابيع أو حتى أشهرا. وأدين برلوسكوني في قضية ميدياست لانه «ضخم» بطريقة مصطنعة سعر حقوق بث الافلام التي يتم شراؤها عبر شركات وهمية يملكها، وذلك لدى اعادة بيعها لامبراطوريته الاعلامية ميدياست. وعبر تشكيل صناديق سوداء في الخارج، خفضت المجموعة ارباحها في ايطاليا لتدفع ضرائب اقل. وتقدر خسائر الدوائر المعنية في ايطاليا بسبعة ملايين يورو.

وفي النهاية سيؤدي القرار إلى خسارة برلوسكوني حقه في التصويت والترشح للانتخابات وحتى مرتبته «فارس العمل» التي باتت لقبا له. لكنه قد يقال بشكل اسرع بعد هذا الحكم وربما اعتبارا من نوفمبر وهذه المرة بموجب قانون اقر في ٢٠١٢ وافق عليه معسكره لتنظيف الحياة السياسية الايطالية. وينص قانون سيفيرينو (اسم وزير العدل آنذاك) على اقالة البرلمانيين الذين تصدر بحقهم احكام نهائية بالسجن مدة ست سنوات.

واستخدم برلسكوني كل الوسائل المتاحة لتأخير هذا الاستحقاق المهين لرجل قاد ايطاليا ثلاث مرات على امتداد ٢٠ عاما. وحاول حتى ان يسقط حكومة ائتلاف اليسار واليمين برئاسة انريكو ليتا في مطلع الشهر عبر سحب وزراء حزبه من الحكومة، قبل ان يعود عن قراره بسبب معارضة في حزبه.

ومع الخشية من ازمة جديدة، كرر رئيس نقابة اصحاب العمل الايطالية جورجيو شكوينزي أمس السبت ان البلاد التي تعيش اوج انكماشها الاقتصادي وبطالة متفاقمة «تحتاج إلى كل شيء إلا انعدام الاستقرار السياسي». وتابع محذرا «ان الاسواق ترد على الفور». كما يواجه برلوسكوني قضيتين اخريين أدين فيهما واستأنفهما: الاولى ارفقت بحكم بالسجن سبع سنوات بتهمة ممارسة الدعارة مع قاصر واستغلال السلطة (روبي جيت) والثانية بتهمة انتهاك سرية التحقيق (يونيبول).

جهود دبلوماسية للإفراج عن ٢٠ مصريا مخطوفين في ليبيا

القاهرة - (ا ف ب): تكثف مصر الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى الافراج عن اكثر من عشرين من رعاياها مخطوفين في شرق ليبيا، كما اعلنت الحكومة المصرية على موقعها الرسمي أمس السبت. ونقل الموقع عن المتحدث باسم وزارة الخارجية بدر عبدالعاطي قوله ان السفير المصري في ليبيا محمد ابو بكر يجري اتصالات مكثفة مع السلطات الليبية وعدد من زعماء العشائر المحليين بهدف التوصل إلى الافراج عن سائقين مصريين خطفوا بيد مجموعات مسلحة في اجدابيا.

وأضاف أن طرابلس وعدت بالتحرك سريعا للافراج عن اكثر من عشرين سائقا مصريا. من جهتها، اشارت صحيفة المصري اليوم المستقلة إلى خطف خمسين مصريا اكدت انها تحدثت عبر الهاتف مع رجل يقدم نفسه على انه احمد الليبي المسؤول عن الميليشيا المسلحة التي خطفت المصريين. وقال الليبي في الاتصال مع الصحيفة انه امهل السلطات المصرية عشرة ايام للافراج عن اقرباء له اعتقلتهم قوات الامن في مصر، مهددا بقتل المصريين المخطوفين اذا لم تتم تلبية مطلبه. وتقيم في ليبيا جالية مصرية كبيرة تعد عشرات آلاف العمال.